

كلمة وزير خارجية إرتريا

السيد عثمان صالح

في الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة



معالي السيد عبد الله شاهد ،

رئيس الجمعية العامة ؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش ،

الأمين العام للأمم المتحدة ؛

السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة للدول - وإن كان ذلك افتراضيا - بالنيابة عن رئيس دولة إرتريا ، فخامة الرئيس إسياس أفورقي.

في هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أهنيئ سعادتكم ، نيابة عن حكومة وشعب إرتريا ، على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للأمم المتحدة. لديكم دعمنا الكامل لأننا ندرك ضخامة مسؤولياتكم.

كما أود أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم ، معالي فولكان بوزكير ، لقيادته الحكيمة واختتامه الناجح للدورة الخامسة والسبعين.

السيد الرئيس،

هذه أوقات حاسمة وغير مسبوقه في كثير من النواحي. يواجه مجتمعنا العالمي تحديات ثلاثية ذات خطورة هائلة. (1) جائحة كوفيد-19 التي تستمر ضراوتها القاتلة بلا هوادة في العديد من الأماكن ؛ (2) تغير المناخ المتصاعد الذي يهدد بقاءنا ؛ (3) تنامي مخاطر التنافس الدولي الخطير والاضطراب الناجم عن التغيرات الديناميكية في ميزان القوى العالمي.

أبرزت هذه التحديات الخطيرة بعض الحقائق الأساسية. حيث ضخمت عيوب وأوجه قصور الحكمة التقليدية في بعض النماذج الاقتصادية. وكشفت عن أوجه القصور الهيكلية في معايير الحكم العالمي والمحلي التي كانت تُصوّر حتى الآن على أنها عالمية ولا يمكن تعويضها من حيث صلاحيتها العالمية وقابليتها للتطبيق

وبغض النظر عن العواقب الوخيمة للحرب الباردة ، فإن السياسات المضللة التي انتهجتها مجموعات المصالح الخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا في أعقابها مباشرة للحفاظ على نظام عالمي أحادي القطب وتوطيده لم تكن إيذانا بفترة استقرار وازدهار دوليين من شأنها ، كما قيل ، تتدفق إلى أجزاء مختلفة من العالم لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي المطرد. كما حدث ، حتى في البلدان المتقدمة ، أصبح التفاوت في الدخل بين الأغنياء القلائل - أقل من 1% من السكان - وأغلبية المواطنين الآخرين ضخماً بشكل مثير للسخرية ومُستهجن أخلاقياً مع تداعيات اجتماعية غير صحية.

على المستوى الدولي ، فإن سياسات الاحتواء والتطويق الصارمة لإحباط المنافسة الاستراتيجية الصحية والتقدم المتبادل القائم على نظام دولي متمائل ومنصف وقائم على القواعد ، أجمت ، ولا تزال ، مناخ المواجهة وعدم الاستقرار مع جميع المخاطر التي قد تترتب على هذا في الفترة المقبلة

في هذه الحالة ، يتحتم علينا جميعاً النزول من عروشنا العالية والتفكير في هذه القضايا بطريقة شاملة ؛ بالجدية والاحلاص المطلوبين.

كما أشرت أعلاه ، لا يزال عالمنا يتعامل مع جائحة مميتة. إن موضوع الجلسة 76 ، "بناء المرونة من خلال الأمل - للتعافي من كوفيد-19 ، وإعادة البناء بشكل مستدام ، والاستجابة

لاحتياجات الكوكب ، واحترام حقوق الناس ، وتنشيط الأمم المتحدة" ، بهذا المعنى ، مناسب ومتفائل. لكن كما تعلم جيداً ، فإن الحقائق التي تواجه البشرية اليوم رهيبة ومتعددة.

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن تعازي والتعبير عن تضامني مع جميع الدول الأعضاء وجميع أسر أولئك الذين فقدوا أحبائهم بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية.

السيد الرئيس،

سواء كان الوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، أو مكافحة التهديد المتزايد لتغير المناخ ، أو الاستجابة لمجموعة من التهديدات للسلم والأمن الدوليين ، فإن ضخامة التحديات العالمية اليوم تتطلب أمم متحدة أقوى وأكثر تمثيلاً وشفافية والأهم من ذلك ، فعالة.

كما ذكرنا في العام الماضي ، فإن السعي والمثل العليا للسلم العالمي الدائم والاستقرار والازدهار تستند بشكل مباشر ، ويمكن أن تزدهر فقط ، على صرح منظمة عالمية قوية يمكنها أن ترقى إلى مستوى كل هذه التحديات، هذه الحقيقة التي لا تمحى أصبحت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

على ذلك ، اسمحوا لي أن أجدد دعوتنا لتعزيز وتجديد نظام الأمم المتحدة الذي تآكلت سلطته وفعاليتها في العقود الماضية. لسوء الحظ ، أصبحت المؤسسات المتعددة الأطراف عاجزة بسبب الإجراءات الأحادية التي اتخذتها قلة مختارة

السيد الرئيس

في القرن الأفريقي ، تفاقمت المشاكل الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بسبب صراع خطير ينبع من عقود من السياسات المضللة من قبل بعض اللاعبين الرئيسيين كما سأشرح لاحقاً.

لهذا ، لا بد من إضافة التوترات المتزايدة التي شهدناها في الأشهر الماضية في المنطقة الأوسع حول قضايا النزاع الحدودي وسد النهضة. وترى إرتريا أن هذه المشاكل ليست مستعصية على الحل، تتجاوز الحل المباشر من قبل الأطراف المعنية من خلال النوايا السياسية الحسنة ، والمفاوضات بحسن نية من أجل تعزيز المنافع المتبادلة والطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. فيما يتعلق بسد النهضة ، على وجه الخصوص ، فمن المرجح أن يعيق التدويل في المحافل إجراء ترتيب دائم وشامل يعالج متطلبات الدول المشاطئة

الرئيسية - مثل إثيوبيا والسودان ومصر - وفي إطار قوي وطويل الأجل، التعاون والخيارات والحلول التكنولوجية المتاحة.

السيد الرئيس،

كما يتذكر سعادتك ، فإن الإعلان المشترك للسلام والصداقة الذي وقعته إرتريا وإثيوبيا في يوليو 2018 قد بشر بعهد جديد من الأمل والتفاؤل. وقد تجلت أهمية هذا الإنجاز التاريخي بوضوح في النشوة الهائلة التي أحدثها بين شعوب إرتريا وإثيوبيا.

لكن زمرة الجبهة الشعبية لتحرير تغراي لم تحتفل بقبول وفهم الحقائق الحالية. وهكذا شرعت في أعمال تخريب متعددة لإفشال عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا واستعادة السلطة في إثيوبيا بالقوة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه أثناء وجودها على رأس السلطة في إثيوبيا ، استمرت الجبهة الشعبية لتحرير تغراي في احتلال الأراضي الإرترية ذات السيادة لما يقرب من عقدين ،في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولقرار التحكيم الصادر عن مفوضية الحدود بين إرتريا وإثيوبيا. وطوال هذا الوقت ، واصلت الجبهة الشعبية لتحرير تغراي شن هجمات متقطعة على إرتريا، من أجل إثارة حرب كبرى. وبينما نصت اتفاقية السلام بين إرتريا وإثيوبيا على التزام إثيوبيا القاطع بالحكم حول الحدود الصادر عن مفوضية الحدود الإرترية -الإثيوبية وتنفيذه ، واصلت الجبهة الشعبية لتحرير تغراي عرقلة إنفاذ هذه الاتفاقية الرسمية.

في إثيوبيا أيضًا ، لجأت الجبهة الشعبية لتحرير تغراي إلى العديد من الحيل غير المشروعة لدحر العملية الإيجابية الجارية عبر إرادة شعبية. وكتتويج وتصيد خطير لإجراءاتها التخريبية ، أطلقت العنان لحرب تمرد واسعة النطاق ضد القيادة الشمالية الإثيوبية بأهداف صريحة لتحديد هذه الوحدة الأكبر ، ومصادرة أسلحتها ، وبالتالي الاستيلاء بالقوة على السلطة في إثيوبيا. وشملت أهداف الجبهة الشعبية لتحرير تغراي أعمال عدوان عسكرية لاحقة ضد إرتريا.

إن الخطر الجسيم الذي تمثله هذه الأعمال الطائشة وغير المشروعة من قبل هذه المجموعة المارقة على إثيوبيا وإرتريا ،ومنطقة القرن الأفريقي ككل واضح للغاية بحيث لا يستحق المزيد من التفصيل. ولكن ما نجده غير مبرر هو موقف بعض البلدان ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين ، للدفاع عن أعمال العصيان والدمار غير المشروعة

والخطيرة التي تقوم بها الجبهة الشعبية لتحرير تغراي ، وحشد جميع الأدوات المتاحة لها لإعادة تأهيلها بأي ثمن. لن أضيع وقتك هنا في إعادة سرد الروايات الكاذبة التي طرحوها لخلق تكافؤ أخلاقي بين الجاني الرئيسي، وأولئك الذين يضطرون إلى اتخاذ إجراءات رادعة وتفاعلية، يبررها القانون الدولي وممارسات الدول المعترف بها.

يؤكد هذا العمل في حد ذاته على عدم الملاءمة الهيكلية لنظام الحكم العالمي، الذي أشرت إليه في وقت سابق في خطابي. لقد عانت إرتريا معاناة شديدة جراء أعمال سابقة مماثلة، ولا ينبغي أن تتكرر مرة أخرى. إن المظالم التي تتعرض لها إرتريا من قبل القوى التي تشعر أن بإمكانها أن تدوس على سيادة الدول والشعوب على هواها يجب أن تنتهي بالفعل.

أشكر